

# وزارة المالية

## قرار

في حدوده لقباض المالية اسناد قروض موثوقة برهن بثلاثين مليون دينار (30 000 000 د)

**الفصل 7 -** يتقاضى الخبير المشار اليه في الفصل الثالث اعلاه بعنوان خدمات تعيير وتقييم المصوغ المقدم للرهن ، اجرة تساوي واحد بالمائة (1%) من مبلغ كل قرض موثوق برهن ويتحمل المقترض دفع الاجرة

**الفصل 8 -** تسند الى قباض المالية منحة سنوية بعنوان ادارة القروض الموثوقة برهن ويضبط مبلغ هذه المنحة على اساس الدفوعات والمقايض المتعلقة بالقروض المذكورة وحسب الجدول التالي :

1 %	- الى 10,000 دينار
0,25 %	- من 10.001 الى 50,000 دينار
0,1 %	- من 50.001 الى 100,000 دينار
0,50 %	- فوق 100,000 دينار

غير انه لا يمكن ان يتجاوز مقدار هذه المنحة مبلغ ثلاثمائة دينار (300د)

**الفصل 9 -** في صورة تداول عدد من القباض في السنة الواحدة على ادارة القروض الموثوقة برهن يقع تصفية المبلغ السنوي للمنحة المذكورة بالفصل 8 اعلاه ثم يوزع على هؤلاء القباض كل حسب مدة ادارته لتلك القروض

**الفصل 10 -** تخصص الفوائد الناتجة عن اسناد القروض الموثوقة برهن لصندوق اموال مشاركة يعهد اليه تسديد المنحة المذكورة اعلاه وتمويل المصاريف المترتبة عن تهيئة وتجهيز قباضات المالية

**الفصل 11 -** يقع العمل بهذا القرار ابتداء من غرة جويلية 1983 وتلغى كل الاحكام السابقة المخالفة له والمتعلقة بالقروض الموثوقة برهن

تونس في 18 جويلية 1983

وزير المالية  
صالح بن مباركة

اطلع عليه  
الوزير الاول  
محمد مزالي

من وزير المالية مؤرخ في 18 جويلية 1983 يتعلق بضبط شروط واساليب اسناد القروض الموثوقة برهن ،  
ان وزير المالية ،

بعد اطلاعه على الفصلين 103 و 104 من القانون عدد 91 لسنة 1982 المؤرخ في 31 ديسمبر 1982 والمتعلق بقانون المالية لسنة 1983

وعلى الامر المؤرخ في 15 ديسمبر 1906 المتعلق باصدار مجلة الالتزامات والعقود وخاصة الفصل 1580 منه

وعلى قرار مدير المالية المؤرخ في 25 ماي 1950 المتعلق بضبط نسب واساليب تاجير المحاسبين العموميين على خدماتهم في تصريف الشؤون المالية للشركات التونسية للحيطه والمنقح بالنصوص المكتملة له

قرر ما ياتي :

**الفصل 1 -** يجوز للخزينة اسناد الاشخاص الماديين قروضا موثوقة برهن متمثل في مصوغ من معادن ثمينة تحمل طابع مصلحة الضمان التابعة لادارة الاداءات

**الفصل 2 -** تعهد الى قباضات المالية المعينة من طرف وزير المالية مهمة اسناد القروض الموثوقة برهن وتمنح هذه القروض حسب الشروط والاساليب المنصوص عليها بهذا القرار

**الفصل 3 -** لا يمكن ان يتعدى مبلغ القرض نسبة 60% من قيمة الرهن ولا يجوز ان يكون هذا المبلغ دون الستين دينار او يفوق الثلاثمائة دينار

وتضبط قيمة الرهن من طرف خبير يعينه وزير المالية

**الفصل 4 -** يسند القرض الموثوق برهن لمدة ستة اشهر ، ويمكن تمديد هذه المدة دون ان تتعدى سنتين ويجوز بيع الرهن بالمراد العلني عندما تتجاوز المدة المذكورة عامين

**الفصل 5 -** تحمل على مبلغ القرض الموثوق برهن فائدة سنوية بنسبة 6% وتدفع هذه الفائدة عند ارجاع اصل القرض

**الفصل 6 -** حدد المبلغ الجملي السنوي الذي يرخص